The 56th Pugwash Conference on Science and World Affairs

A Region in Transition: Peace and Reform in the Middle East
11-15 November 2006, Cairo, Egypt

Report on WG3: Prospects for the Peace Process in the Middle East

Co-Convenors: Galia Golan (Israel) and Riad Malki (Palestine)
Rapporteur: Erzsébet Rózsa (Hungary)

مؤتمر الباجواش السادس والخمسون للعلوم والشؤون الدولية

إقليم في طور التحول: السلام والإصلاح في الشرق الأوسط
11-15 نوفمبر/تشرين الثاني 2006، القاهرة، مصر

تقرير مجموعة العمل الثالثة: آفاق عملية السلام فى الشرق الأوسط

إدارة الجلسات: جاليا جولان *Galia Golan* (إسرائيل) و رياض مالكي *Riad Malki* (فلسطين)
المقررة: إيزيبيت روزا *Erzsébet Rózsa* (المجر)

[هذا التقرير أعدته المقررة استناداً إلى تلخيصها لمناقشات مجموعة العمل، ولا يعبر بالضرورة عن آراء جميع المشاركين في مجموعة العمل]

عقدت مجموعة العمل 5 جلسات حول التداعيات السياسية للحرب والفرص الحالية من أجل تعزيز السلام والأمن في المنطقة، والوضع الفلسطيني، والوضع الإسرائيلي، والوضع اللبناني على التوالي، ودور المجتمع الدولي. وبصفة عامة كان جو الجلسات متشائما، بالرغم من أنه صار أقل تشاؤما في نهاية المناقشات.

مناقشة عامة حول فرص السلام

في الأشهر الأخيرة كان الوضع في الشرق الأوسط عموما وفي المسار الإسرائيلي الفلسطيني خصوصا يتدهور بسرعة. وكان للحصار المفروض على السلطة الفلسطينية أثر سلبي جدا. أما الدول العربية فتلتزم الصمت ربما بسبب عجزها، والأوروبيون يتجاهلون الصراع، بينما تحتل القضية الإسرائيلية – الفلسطينية على جدول أعمال إدارة بوش المرتبة السادسة أو السابعة فقط، حيث يتجه التركيز بصورة متزايدة إلى جنوب آسيا. ولئن كان من الخطأ أن ننظر إلى الصراع الإسرائيلي - الفلسطيني على أنه هو السبب الرئيسي وراء كل المشاكل في المنطقة، فهو يفرض نفسه بشكل مباشر أو غير مباشر في معظم القضايا.

وبالرغم من أن مبادرة السلام العربية (بيروت 2002) تعتبر بصفة عامة بالنسبة للنُّخَب السياسية العربية أساسا صلبا للمفاوضات، فهي في نظر إسرائيل وأيضا في نظر الشارع العربي لا يمكن أن تؤدي إلى أي حل. إن عناصر السلام واضحة: إنهاء الاحتلال بما في ذلك المستوطنات، حدود 1967 باعتبارها خطوطا أساسية، حل عادل لمشكلة اللاجئين الفلسطينيين، والاعتراف بحق العودة على أساس القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة. وربما تكون الحرب بين إسرائيل وحزب الله قد أوجدت فرصة من حيث إنها أعادت الصراع العربي الإسرائيلي مرة أخرى إلى الأجندة الدولية. ولأول مرة، يتحدث بعض القادة الإسرائيليين عن أنهم قد ينظرون بعين الاعتبار إلى خطة السلام العربية.

ومن أكبر تداعيات الحرب ظهور انقسام الدول العربية بين معتدلين (هؤلاء الذين يحاولون تحقيق السلام) وبين رافضين الالتزام بالسلام. وبينما كانت هناك اختلافات بين الدول العربية في الماضي، فإنهم كانوا يميلون مع ذلك إلى إظهار موقف موحد بشان القضية الفلسطينية.

لقد نقلت حرب لبنان المواجهة العربية الإسرائيلية إلى مستوى جديد، إذ أثبتت أن القوة العسكرية لم تعد هي الحل، كما أطلقت تساؤلات في إسرائيل حول حقيقة قوتها العسكرية الذاتية.

لقد كشفت الحرب عن وجود رابطة بين الصراعات في المنطقة، بما في ذلك العلاقة بين الصراع الإسرائيلي – الفلسطيني من جهة ومحور لبنان – سوريا – إيران من جهة أخرى. وبالنسبة للبعض فإن القضية الفلسطينية هي القضية الأساسية، ولكن بالنسبة لآخرين (الولايات المتحدة) فإن القضية الأساسية هي إيران، أما القضية الفلسطينية فهي تابعة لها.

كان هناك اعتقاد بأن الحرب اللبنانية لم تترك مساحة كافية لأي فرص جديدة، لأنها مثّلت فشلا لإسرائيل، جعل القيادة الإسرائيلية أضعف من أن تقدم أي تنازلات من أجل السلام.

لقد ظلت إدارة بوش خلال 6 سنوات تمارس سلوكا راسخا لا يتغير، رافضة لسياسة كلينتون في ضرورة المشاركة. وكان أهم نتائج 11 سبتمبر هو دفع الولايات المتحدة وإسرائيل للتقارب من بعضهما البعض أكثر من أي وقت مضى. ورغم التغييرات الأخيرة في الكونجرس، فإن بوش سيبقى متشككا إزاء جدوى تأثير الدبلوماسية، وسوف يرفض التحدث إلى "الأشرار". ولن يكون الكونجرس الديمقراطي كافيا لتغيير الأفكار المستقرة في عقلية بوش.

مناقشة حول المشهد الفلسطيني

في كانون الثاني/يناير كانت الانتخابات في الأراضى الفلسطينية حرة وديمقراطية ومضت دون أية مشاكل. كان الناس متحمسين وخرجوا بأعداد كبيرة. ولكن النتيجة لم تكن مقبولة سواء من الولايات المتحدة أو من إسرائيل أو في النهاية من أوروبا. وأُوقِفَت كل المساعدات مما أدى أولا إلى الإضراب العام من قِبَل 160 ألف موظف في الحكومة، ثم إلى انهيار الحكومة. وأصبحت غزة سجنا كبيراً. وبلغت نسبة البطالة 80٪. وحجبت إسرائيل عن الفلسطينيين حوالي 500 مليون دولار من ضريبة القيمة المضافة والضرائب الأخرى. وقُتِل أكثر من 300 شخص معظمهم من النساء والأطفال. وتَقدَّم 46 ألف فلسطيني بطلبات هجرة من غزة والضفة الغربية وحصل 10 آلاف على تصريح بالهجرة.

وأدركت حماس أنها ستكون أول وآخر فرصة لها لتشكيل حكومة ما لم تغير من نفسها. ولكن كان هناك أيضا إدراك بين أعضاء فتح بأن هذه هي فرصة العودة إلى الحكومة. ولذلك فإن حكومة الوحدة الوطنية تشكل مصلحة مشتركة لكليهما وقد تصبح حكومة بقاء مشترك، يمكنها السيطرة على العمليات السياسية التالية في فلسطين. وقد طرح تساؤل عما إذا كانت حكومة الوحدة الوطنية تلك تعني استبعاد إجراء انتخابات مقبلة.

ومن غير الواضح حتى الآن من سيكونون أعضاء الحكومة الجديدة، إلا أن المرشحين لن يكونوا بالضرورة من أعضاء الحزب. ومن المفهوم أن محمود عباس لابد وأن يكون قد تلقى ضمانات كافية من المجتمع الدولي بأنه في حالة تشكيل حكومة وحدة وطنية فسوف يتم رفع الحصار. وقد خلص المجتمعون إلى أن الولايات المتحدة وإسرائيل وأوروبا قد ربحوا هذه الجولة من معركة الإرادات، وعلى أي حال، فقد كان هناك ضغط كبير من الداخل أيضا، من الرئيس عباس ومن الشعب الفلسطيني.

وتفسر حماس الأمر بأن النصر هو من مشيئة الله وأنه انعكاس لإرادة الشعب. وفي البداية حاولوا التقليل من آثار المقاطعة الدولية باللجوء إلى الدول العربية والإسلامية لتعويض خسائر الإيرادات، ولكنهم عندما لم يروا أي جدوى من هذا الخيار فقد اتبعوا تكتيكا جديدا، ودعوا إلى تحمّل التضحيات. وبينما كان الناس في البداية صامدين أمام هذه الضغوط، فقد أدى بهم التدهور الخطير في ظروف المعيشة إلي تغيير رأيهم بشكل متصاعد حول قدرة حماس على الحكم. وفي النهاية فإن الظروف المعيشية للفلسطينيين ستكون هي صانعة القرار فيما يتعلق بحماس.

وقد تلاحظ أنه بينما يأتي في المعتاد ذكر فتح فقط كبديل لحماس، فإن الناس الذين ظلوا بعيدا عن الانتخابات (من بين 1.8 مليون ناخب صوّت فقط 1 مليون) قد فعلوا ذلك لأنهم كانوا محبطين من الخيارات المطروحة أمامهم. ومن أمثلة تلك الخيارات المحبطة فكرة كان شارون قد أثارها، وتتمثل في أن محمود عباس مع العناصر الشابة و"النظيفة" من فتح ومع الأسرى ومروان البرغوثي يمكنهم أن يشكلوا حزبا جديدا ليفوز في الانتخابات المقبلة.

وبينما كانت وثيقة الأسرى مطروحة هناك في بداية مفاوضات حكومة الوحدة الوطنية، إلا أن حماس قد عدّلت النقاط العشر الأصلية بإضافة ثلاث نقاط أخرى، وبذلك فإن الاتفاق الذى تم التوصل إليه في نهاية الأمر مختلف في جوانب كثيرة.

ومن الواضح أنه ليس هناك تصور ولا رؤية في إسرائيل إذ أن الحكومة الإسرائيلية تركز فقط على البقاء. لقد كانت الحرب بمثابة صدمة عميقة للسكان، بكشفها عجز الحكومة الإسرائيلية عن الدفاع عن مواطنيها ضد الهجمات من كل من لبنان وغزة. وعلى الرغم من انعدام الثقة واتساع الهوة بين الحكومة والسكان، فقد سجّل التعامل في البورصة أعلى ارتفاع على الإطلاق. وقد افترض البعض أن الصدمة من تزعزع الثقة في الاعتماد على الجيش كانت وراء اللجوء إلى استخدام القوة في غزة بهدف استعادة الثقة.

منذ بضع سنوات وحتى الآن يؤيد الجمهور الإسرائيلى الحل القائم على وجود دولتين: فهناك 60-70٪ على استعداد للتخلي عن المستوطنات و 50٪ على استعداد لتقاسم القدس. ومع ذلك، ونظرا لفشل عملية أوسلو وكامب ديفيد

برزت فكرة عدم وجود شريك، الأمر الذي أدى إلى التصرف بصورة أحادية. ومع الانتخابات أصبح ذلك النهج سياسة للحكومة متضمنا ترسيم الحدود في المستقبل من جانب واحد.

لقد تغير الوضع بسبب حرب لبنان، والنتيجة أن فكرة الانسحاب من جانب واحد قد ماتت: إما لأن الانسحاب لو تم إنجازه دون اتفاق، فليس هناك ضمانة للأمن؛ أو لأن الانسحاب بمثل هذه الطريقة يعتبر خطأ. ولكن منذ أن تأسس حزب كاديما Kadima على مبدأ الأحادية، فإن الحكومة الحالية قد تُركت الآن بلا سياسة. وفي محاولة للبحث عن سياسة للحكومة فقد يكون الخيار الأول - وهذا منطقي – هو التحدث إلى سوريا، ولكن هذا غير وارد على الرغم من طرح هذه الفكرة بواسطة أعضاء مؤثرين في الحكومة الإسرائيلية. وفي الوقت الحالي ليس من المتوقع أن تؤيد الولايات المتحدة هذه الخطة، لأنها ليست على استعداد لرفع الضغوط عن سوريا. وقد يكون الخيار الآخر هو التحدث إلى الفلسطينيين، ولكن ليس من الواضح ما إذا كان أولمرت يريد فتح أي مسار للسلام على الإطلاق. لقد بينت الحرب، على أي حال، التداعيات الإقليمية للصراع، وبالتالي، فإن الخيار الأفضل قد يكون (ينبغي أن يكون) مقاربة شاملة، تتضمن سوريا والفلسطينيين، وربما خطة الجامعة العربية للسلام.

مناقشة المشهد اللبناني والسوري

تتغير الحالة السياسية في لبنان بسرعة، ويتصاعد التوتر بدرجة خطيرة، وثمة خطر من احتمال نشوب حرب أهلية. وبينما يعتمد النظام على ديمقراطية توافقية، يمثل المعسكر المضاد لسوريا أقل من ثلثي الأغلبية في مجلس النواب، لكنه يمثل ثلثي الأغلبية في مجلس الوزراء. ويُنظر إلى انسحاب وزراء حزب الله وحركة أمل من الحكومة كإشارة موجهة إلى سوريا، وربما يكون هناك احتمال فيما بعد لعودة هؤلاء الوزراء.

هناك افتراض عام بأن الحرب كانت مواجهة بين الولايات المتحدة وإسرائيل والغرب من جهة وبين محور حزب الله وسوريا وإيران على الجهة الأخرى. وما زالت سوريا لها صلات كثيرة في لبنان. وبالرغم من أن حزب الله أنشأته إيران، فقد عمل في السنوات الأخيرة باستقلالية. وقد حاولت الحكومة اللبنانية إقناع حزب الله بالخروج عن هذا المحور. ولم يكن حزب الله يريد الذهاب إلى حرب شاملة مع إسرائيل، ولكنه كان يستعد للحالة التي تحدث فيها مواجهة بين الولايات المتحدة وإيران، وعندئذ قد يقوم حزب الله بالتدخل. ولما كان حزب الله يُنظر إليه على نحو متزايد كحزب سياسي شيعي، فقد حدد هدفه في إعادة إثبات هويته كحركة للمقاومة. ومن الواضح أن اعتقال وقتل جنود إسرائيليين يناسب هذا النمط من التفكير. فقد أراد حزب الله أن يكرر عملية تبادل الأسرى بالجندي كما حدث في 2004. وقد خرج حزب الله من الحرب منهكا ورأى في قوات الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان - اليونيفل UNIFIL - قوات تكفل حمايتهم، وتعطيهم الفرصة للانسحاب وإعادة تجميع قواهم إلى الشمال من نهر الليطاني. ولكن، يبقى من مصلحتهم الكبرى ألا يمتد أمر تكليف هذه القوة لتصبح قوة لفرض السلام. وإذا كانت هناك حرب أخرى قادمة، فسيكون التركيز على الأرجح على وادي البقاع. وعلى أي حال، فلن تكون عملية إعادة التسليح سهلة: فالبحر والمجال الجوي تحت المراقبة وكذلك الحدود. وفى نفس الوقت يتمتع الجيش اللبناني بزيادة مطردة في شعبيته. وفي السنوات القليلة المقبلة سيتم استثمار 0.5 مليار دولار في تسليح الجيش اللبناني.

لقد بدأ حزب الله حملة ناجحة جدا لاستعادة شعبيته: فساعدوا الأسر بالمال لإعادة بناء منازلهم. وبدءوا حملة للعلاقات العامة يدّعون أن الله كان في صفّهم، ولذلك فقد كانت حربا عادلة، واتهموا القيادة اللبنانية بالتآمر مع إسرائيل والولايات المتحدة ضد الشيعة في جنوب لبنان.

وبالنسبة لسوريا فالأولويات تنصبّ في أمن النظام، والحصول على الشرعية الدولية، وإيجاد دور لسوريا في المنطقة والعودة إلى مرتفعات الجولان، وهو ما يوطّد وضع بشار الأسد كزعيم. وبينما يبدو أن لدى المخابرات العسكرية السورية مصلحة في زعزعة استقرار لبنان، فهناك دوائر تريد التفاوض مع الولايات المتحدة، حتى أنها طرحت - في هذا السياق – فكرة وضع خارطة طريق. وهناك رغبة عامة في سوريا لتجنب كشف أسماء المشاركين في مقتل الحريري إذا أمكن ذلك.

مناقشة موقف المجتمع الدولى

بالنسبة لدور المجتمع الدولي كان هناك إدراك عام أنه بدون مشاركة دولية شاملة، قوية، رفيعة المستوى، فلن يمكن التوصل إلى حل للنزاع. ومنذ فشل سياسة الخطوة – خطوة، فقد يكون ممارسة حزمة من التفاهمات هو الأكثر واقعية. وفي إطار السؤال عمن يمثل المجتمع الدولي، جرى ذكر ضعف الأوروبيين وتبعيتهم للولايات المتحدة. وبالنسبة لروسيا، التي تحاول أن تعيد إثبات نفسها كلاعب دولي، فالشرق الأوسط يمثل لها مجالا لفرص التعاون الاقتصادي والعسكري، كما أن وجود سكان مسلمين بها يمثل حافزا آخر. وقد تم طرح دور الجامعة العربية أو الدول العربية كجزء من المجتمع الدولي. وتقترح الدول العربية عقد مؤتمر إقليمي بمشاركة الدول العربية وإسرائيل والأعضاء الدائمين في مجلس الأمن. ومع أخذ هذه الفكرة أيضا في الاعتبار فقد تم طرح دور الأمم المتحدة بطريقة معقدة: على الأمم المتحدة أن تشكل لجنة، وهذه تشرف على تنظيم وعقد مؤتمر دولي، وترصد الوضع والتنفيذ على أرض الواقع، ثم تصدر تكليفاً بإرسال قوة دولية.

إن ما يتعلق بالتوصيف الدقيق لماهية التكليف وشكل ومهام ونطاق مثل هذه القوة الدولية ما زال حتى الآن غير واضح المعالم، ولكن الجانب الفلسطيني لن يكون لديه أي اعتراض على قبول هذه القوة كإجراء مؤقت. وفي الحقيقة، فإنهم درسوا هذا الخيار بعناية في العامين الماضيين. وإسرائيل من جانبها وافقت بالفعل على إشراك طرف ثالث بوضع قوات دولية عند رفح، نقطة عبور الحدود مع مصر، وقوات الأمم المتحدة المؤقتة الثانية في لبنان UNIFIL-2 بالرغم أنها خارج أراضيها. ويمكن لهذا الاتفاق أن يشكل سابقة مهمة.